الباب الأول

الرسالية وآفاق المشروع المجتمعي لحركة التوحيد والإصلاح

مدخل

من مسلمات العمل الحركي الإسلامي أنه لا يمكن الفصل بين التنظيم والفكر الذي يؤطره ، بل يمكن اعتبار كل تنظيم هو نتيجة منهجية ولازمة للفكر الذي يحمله ، ما دام لكل تنظيم أهداف محددة ، سواء في التغيير أو في الإصلاح أو غيره ، كما أن الاختيارات الفكرية لمجموعة معينة هي التي تحدد أيضا الشكل التنظيمي الذي تؤطر من خلاله نشاطها النضالي من أجل تجسيد أفكارها في الواقع .

وتكشف مقولة «وحدة المشروع عوض وحدة التنظيم» التحولات الكبرى التي عرفتها حركة التوحيد والإصلاح ، أي : التحول من التنظيم المحوري الهرمي إلى تنظيم رسالي ، عبر مسار من المراجعات الفكرية والتنظيمية والإستراتيجية .

لقد كان التنظيم الانقلابي المنعطف الأول في مسيرة الحركة الإسلامية المغربية ، بحيث اعتمد حينها الدعوة إلى مشروع سري يتوسل التغيير الجذري ، ويرتكز على مقولات فكرية مثل «التميز» و«المفاصلة» و«الاستعلاء» ، ويقوم تنظيميا على السرية ، ويفهم من الدعوة مفهوما خاصا يرتبط بأهداف التنظيم ومشروعه .

ولما انعطف العمل نحو التنظيم الجامع بعد الانفصال الذي حصل مع التجربة التأسيسية الأولى ، تم تجاوز العقلية الانقلابية للتنظيم على اعتبار أنه لم

تعد هناك أية مبررات لمثل هذا التوجه ، لكن المراجعة المذكورة كانت في بدايتها محدودة ، فالانتقال من فكرة التنظيم الانقلابي السري لم يمض بعيدا حيث اكتفى بتبني فكرة التنظيم الجماعي أي التنظيم باعتباره «إطارا للانتماء والتجميع» بدل أن يكون «إطارا للتنفيذ» .

لقد تغير مفهوم الدعوة تبعا لذلك من التركيز على من لهم الاستعداد للتنفيذ في إطار التنظيم السري ، إلى كونها عملا يقوم به أعضاء التنظيم من أجل «تكثير السواد» ، وقد استمر هذا التوجه إلى حين الإعلان عن حركة التوحيد والإصلاح [1] .

مع عملية الوحدة بدأ التحول من التنظيم المحوري والمركزي ، نحو التنظيم الرسالي الداعي إلى الإصلاح ، والرافع لواء الانفتاح والمشاركة على المجتمع والدولة ومؤسساتها ، من خلال إبداع أطروحة التخصصات ، حيث يأخذ مفهوم الحركة أبعادا جديدة ، وينتقل من إطار للانتماء والحشد لأعضائه ، كما كان عليه الأمر في التنظيمات السابقة ، إلى إطار للفعل والتعاون والتكامل ، بين مجموعة من التخصصات ، التي تشترك مع الحركة في مشروعها وأهدافها ، والمستقلة عنها تنظيميا ، وهكذا لم يعد التركيز على عدد أعضاء التنظيم وحجمه فقط ، بل تعداه إلى أثر التنظيم وأعضائه وفاعليتهم ونتاجهم ومردوديتهم في المجتمع ومؤسساته والدولة ومؤسساتها .

---

(١) بالنسبة لمن يريد التعمق في المسارات التاريخية الكبرى لحركة التوحيد والإصلاح يمكن العودة إلى كتاب «عشر سنوات من التوحيد والإصلاح» (منشور بموقع الحركة) www .alislah .org .

إن «التنظيم الرسالي» أو رسالية التنظيم تعني جوهريا «الحضور المكثف والفعال والمؤثر لأفراده ، في الوسط الذي يتواجدون فيه ، بجميع الوسائل الممكنة والمناسبة والفعالة ، وتوظيفها بشكل رشيد ، للإسهام في إقامة الدين ، ونشر قيم الهداية والاستقامة والتزكية ، فيما بين أفراد التنظيم ومجال اشتغالهم ، ومن ثم فالرسالية هي مجاهدة متواصلة من أجل إقامة الدين على مستوى الفرد والمؤسسة والمجتمع ، بالتعاون مع الهيآت الرسمية والشعبية من أجل جبهة تسعى إلى تعميق التدين في حياة الناس والهيئات ، إن إضفاء الطابع الرسالي على أعمال الحركة هو أساس قيام استمرارها والإطار العام لكل أعمالها ، وذلك بحمل الرسالة وأداء الأمانة ، رسالة الدين وأمانة العمل به والدعوة إليه .

فحركة التوحيد والإصلاح إذن وفق هذا التصور هي «حركة رسالية بحكم وظيفتها الدعوية والتربوية في المجتمع ، وكذا بفعل سعيها المستمر من أجل تثبيت هدفها العام المتمثل في إقامة الدين ، وتفعيل دورها في إصلاح المجتمع» .

وعلى ضوء هذه المقدمات الأساسية يحاول هذا الباب التوقف عند أبعاد الرسالية على مستوى المشروع «المبحث الأول» ، ثم على مستوى التنظيم «المبحث الثاني» .

المبحث الأول

رسالية مشروعنا المجتمعي

نقصد برسالية المشروع الذي نحمله تلك الجهود المبذولة فكريا وعمليا من أجل جعل مشروعنا الإصلاحي ملكا للمجتمع ، وما يقتضيه ذلك من دفع منطق الطائفية والتمركز حول الذات ، وتعزيز فلسفة وحدة المشروع عوض وحدة التنظيم .

وسنحاول أن نبسط هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب أساسية ؛ **الأول** : نلامس فيه طبيعة المشروع وماهيته ، **والثاني** : نعالج فيه سيرورة المشروع ومستلزمات ذلك ، **والثالث** : يقارب المجال الحيوي للمشروع وأبعاده الدعوية والمدنية والسياسية .

المطلب الأول

الرسالية وطبيعة المشروع

تقتضي دراسة الرسالية باعتبارها خاصية ملازمة للسياق الحالي في مسيرة تطور مشروعنا ، الوقوف عند ماهية هذا المشروع وطبيعته ونوعية التحولات التي عرفها ، والمراجعات التي خضع لها ، ثم أيضا الوقوف عند المقولات الأساسية لحركة التوحيد والإصلاح في سياقها التاريخي والمجتمعي الحالي .

أي مشروع تحمله الحركة الإسلامية ؟

إن المشروع الإسلامي الذي يضع النهضة أفقا ، والتجديد الفكري والشرعي منهجا ، هو بطبيعته يقوم على أمل في الوصول إلى إعادة الاعتبار للإسلام في الفاعلية الحضارية والمجتمعية

ربما كان هذا السؤال من أهم الأسئلة التي تثار كل مرة وتتجدد باستمرار ، وربما كان مفهوم «المشروع الإسلامي» من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والسجال ، وفي بعض الأحيان للحيرة والحذر من قبل بعض الخصوم ، تلك الحيرة التي قد تجعل بعضهم يصنف الحركة الإسلامية في دائرة الطريقة الصوفية أو الحزب السياسي أو الجماعة الدينية ، وهم بذلك يحرصون على حصرها في دائرة محددة ، للتشويش على طبيعتها الحضارية .

إن المشروع الإسلامي الذي يضع النهضة أفقا ، والتجديد الفكري والشرعي منهجا ، هو بطبيعته يقوم على أمل في الوصول إلى إعادة الاعتبار

للإسلام في الفاعلية الحضارية والمجتمعية ، بحيث تصير منظومته العقدية والقيمية حاكمة لسلوك المسلم الفردي والجماعي .

طبيعة المشروع الإسلامي؟

إن المشروع الإسلامي بالمعاني المشار إليها سلفا ، مشروع متكامل ومندمج في اهتماماته وانشغالاته ، والاندماجية هنا تدل على حاجة إلى تأصيل منهجي وفكري يقوم به مفكرون ، وإلى اجتهاد شرعي أصولي في بناء مرجعيته المنهجية يضطلع به علماء مؤصلون عاملون ، وإلى إعداد وتخريج الإنسان الصالح المصلح الحامل للفكرة الإسلامية التجديدية والمتمثل لها ، والذي له وعي بانتمائه التاريخي لهذا المشروع والتزامه بمقتضياته ، وهو عمل يسهر عليه المربون ، ثم بعد هذا وذاك فهذا المشروع محتاج إلى أكثر من وعاء أو إطار ، أكان جمعية أو حزبا سياسيا أو نقابة أو منبرا إعلاميا لتنزيل هذا المشروع وتحقيق أهدافه .

بهذا المنظور يأخذ المشروع الإسلامي الإصلاحي عمقه المعاصر ، والمرتبط بالخبرة التاريخية للمسلمين ، والمتفاعل أيضا مع مفرزات الحداثة ، وفي هذا الصدد يمكن أن نلاحظ ـ مثلا ـ في المثال الأوربي بأن مشاريع البناء المجتمعي مشاريع مندمجة تكاملية ، تتعدد مداخلها ويتكامل الفاعلون فيها ، وهو ما تعبر عنه الأدبيات بالتشاركية أو الاندماجية .

ويمكن أن نقدم في صدد الاستدلال بالنموذج الأوربي ، مثال التعاطي المجتمعي مع قضية البيئة ، إذ سنجدها قد تحولت إلى قضية مجتمعية يتكامل في

علاجها ، الفكر والسياسة والاقتصاد والعمل الجمعوي والعمل الحكومي ... إلخ ، وهذه المكانة المتقدمة للحفاظ على البيئة في المجتمع الأوربي ، لا تتأثر بنتائج حزب الخضر التي لا تتجاوز ٦ أو ١٠ في المائة من نسبة الأصوات التي يحصل عليها في العمل السياسي المباشر .

لكن ، ما هي القضية المجتمعية للحركة الإسلامية الإصلاحية التي يحملها المشروع الإسلامي التكاملي المندمج كما وصفناه ؟

إنها بلا شك قضية المرجعية الإسلامية ، التي يتأسس على ثباتها واستقرارها في النظام المجتمعي العام مبرر وجود الحركة الإسلامية ، لأنها المدخل الأساسي للإسهام الفاعل والحضاري في إقامة الدين على كافة المستويات ، التي تهم الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة والإنسانية جمعاء .

المشروع المجتمعي للتوحيد والإصلاح :

في سياق هوية المشروع المجتمعي الإسلامي وطبيعته المتصلة بالفهم التجديدي للمرجعية الإسلامية يتحدد المشروع المجتمعي لحركتنا ، من خلال تحقيق «عمل إسلامي تجديدي لإقامة الدين وإصلاح المجتمع» ، وأيضا من خلال رسالتنا التي تسعى إلى «الإسهام في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به ، على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة وبناء نهضة إسلامية رائدة وحضارة إنسانية راشدة ، من خلال حركة دعوية تربوية ، وإصلاحية معتدلة ، وشورية ديموقراطية ، تعمل وفق الكتاب والسنة ، وتعتمد الحركة أساسا إعداد الإنسان وتأهيله ، ليكون صالحا مصلحا في محيطه وبيئته ، كما

تلتزم منهج التدرج والحكمة والموعظة الحسنة ، والتدافع السلمي ، والمشاركة الإيجابية والتعاون على الخير مع غيرها من الأفراد والهيآت [١] .

وانطلاقا من هذه الرؤية والرسالة وفي ظل طبيعة المشروع الإسلامي الذي نحمله تتأطر سيرورة مشروعنا المجتمعي الإصلاحي .

(١) ننوه إلى أن رؤية الحركة ورسالتها ستصاحبنا في عمليات التحليل والشرح والتفسير على امتداد محاور الكتاب ومقولاته المركزية .

المطلب الثاني

سيرورة مشروعنا المجتمعي

نقصد بسيرورة مشروعنا المجتمعي تلكم الرهانات التي يحملها عند الانتقال من الفكرة إلى الفعل ، ومن المبدأ إلى الممارسة ، بما يقتضيه ذلك من تفاعل مع الإشكاليات المجتمعية الأساسية ، من خلال مشروع مجتمعي تكاملي ومندمج .

من هذا المنطلق يصير معيار تقدم المشروع الإسلامي أو تراجعه أو في أسوأ الحالات أفوله ، هو مدى تحقق هذه الغاية ، أي تحول المرجعية الإسلامية إلى ثابت مجتمعي لا يتنازع حوله الفاعلون بمختلف مشاربهم ، وليس تركيز النظر التداولي والتقييمي على مجال واحد ، بل ينبغي أن يتعداه لينسجم مع طبيعة المشروع الإسلامي التكاملي والشمولي والمندمج ، فالتركيز مثلا على البعد السياسي في هذا المشروع ، سيجانب صاحبه الصواب في تقييم حركة المشروع بين المد والتراجع .

ثنائية الصعود والأفول :

فالحركات الإسلامية ذات المنهج التجديدي ، لا تهتم بسؤال الصعود ، دون الوعي بقانون الأفول ، ولا تهتم بسؤال التراجع ، دون العناية بعوامل الصعود من جديد .

يغلب على الدراسات والأبحاث التي تتناول مسارات تطور الحركة

الإسلامية ، وأيضا الانطباعات التي تتشكل حول تلك المسارات ، أن تدرج هذا التطور ضمن ثنائية حدية؛ فإما تتحدث عن الصعود ، أو عن الأفول ، دونما الوقوف عند الأبعاد العلائقية التي تربط بين المرحلتين والبحث في عوامل الصعود ودراسة مسببات الأفول ، وكل ذلك ضمن مسيرة تطور الدعوة وحركيتها التاريخية .

ولذلك ، سنحاول استعادة التفكير في هذه القضية ، ووضعها ضمن سياقات التطور الطبيعي للظواهر التاريخية والمجتمعية .

الظواهر الطبيعية وفلسفة الأطوار :

فالتطور كمفهوم لا ينبغي أن يفهم منه الانتقال الذي يحدث قطيعة بين ما كان قائما ، وما صار من جديد على الأصل ؛ إذ التطور لغويا هو «الانتقال من طور إلى طور جديد» ، وهذا الانتقال في الأطوار قد يكون إيجابيا ، فنسمي ذلك تقدما أو نموا أو صعودا ، وقد يكون سلبيا ، فنسميه حينها انحدارا أو نكوصا أو أفولا ، بل ويمكن أن يندرج كل طور في مراحل خمس أساسية.

أولها : مرحلة النشأة ، حيث تتبلور الفكرة المؤسسة ، وتتلقى بحماس وحيوية لحظة الانطلاق .

وثانيها : مرحلة الصعود ، حيث التوسع في المجال الحيوي للفكرة المؤسسة ، والتطلع إلى النمو ، والقوة الاقتراحية .

وثالثها : مرحلة الأوج والازدهار ، حيث العطاء والكسب وفاعلية الأفكار واستثمارها في عمليات الإنجاز والتحقق التاريخي ، مع تقلص في

وثيرة النمو وبطء في درجته .

ورابعها : مرحلة الأفول ، حيث الفتور والتراجع في نسبة النمو ، وتآكل واستنفاذ الأفكار المؤسسة ، وتوقف القوة الاقتراحية ، ثم المرحلة الخامسة والأخيرة ، وهي مرحلة الكمون ، حيث تكون الحيوية أضعف ، ويتقلص الانفتاح على المحيط ويحل محله الحوار الداخلي حول المشاكل والمعيقات .

وتتميز هذه المرحلة بأمر جوهري ، فإما أنها تؤشر على الزوال بالنسبة للحركة التي تستوعب سنن التطور التاريخي القائمة على الحاجة للتجديد المستمر للذات ، أو في المقابل قد تؤشر على مرحلة جديدة في الصعود بالنسبة للحركة التجديدية التي تقوم على التواضع والمراجعة الفكرية المستمرة للتجربة والمكتسبات وعناصر القوة والضعف .

ومن عجيب الله في مخلوقاته ، أن اليرقة «وهي أول طور من أطوار النمو عند عدد كبير من أنواع المخلوقات» عندما تكون في أوج حيويتها في آخر مرحلة من نموها ، تخزن في جسمها ما يكفيها لمرحلة الكمون أو السبات لتدخل في «الشرنقة» التي تحيل على مرحلة الأفول ، غير أنها في هذه المرحلة تستعيد قدرتها على الاستمرار ، فتتحول إلى فراشة لتنطلق بحيوية نحو طور جديد .

وانظر إلى الشجرة في مرحلة حيويتها ونشاطها تمتلئ أزهارا ، ويتوج هذا الصعود بتحول الزهرة إلى ثمرة تنمو وتنضج قبل مرحلة الأفول والسقوط في الأرض . غير أن هذه الثمرة وأثناء سقوطها تحمل في أحشائها بذرة محاطة بما

يكفي من المواد المغذية التي تساعدها للخروج من مرحلة الكمون على شكل فسيلة كلها حيوية وأمل في الانطلاق لطور جديد من النمو والصعود [١] .

إن هذه المراحل التي تعرفها الأطوار التي تحكم الظواهر الطبيعية ، ليست منفصلة بعضها عن بعض ، بل هي متداخلة ومترابطة ، فضمن مرحلة النشأة تكمن شروط النضج والازدهار ، وضمن مرحلة الصعود والازدهار تكمن شروط وعوامل الانهيار والأفول ، وضمن مرحلة الأفول والكمون تكمن شروط الصعود من جديد .

الظواهر التاريخية وفلسفة الأطوار :

وقد أدرك فلاسفة التاريخ من أمثال «ابن خلدون» و «أرلوند توينبي» و«مالك بن نبي» هذه الحقيقة الطبيعية التي تحكم كل الأنساق الطبيعية ، وطبقوها على الظواهر الحضارية والتاريخية فتحدثوا عن «قانون الدورات الحضارية» حيث تتعاقب لحظات القيام ، والازدهار ، ثم الانهيار ، ليس بطريقة ميكانيكية ، ولكن بالنظر إلى عوامل وشروط تتحكم في ذلك التطور وتحكمه ، وهو ما يجعل من مسألة التحكم في مسارات التطور ، رهينة بمقتضى الوعي بالشروط التاريخية والاجتماعية والنفسية لكل مرحلة ، والعمل على التفكير في حلول لها ، بالتنظير والاستشراف .

إن هذه الفلسفة ذاتها تحكم منطق التطور في مسارات الحركات الإسلامية ،

---

(١) نستفيد في وضع هذه الخطاطة من تخصصنا العلمي الدقيق في مجال الهندسة الزراعية ، وأيضا في بعض الأمثلة التي سندرجها في ما تبقى من محاور هذا المؤلف .

فهي تخضع أيضا لقانون الدورات الحضارية؛ وعليه وجب أن يتحول التفكير من سؤال الصعود أم الأفول بشكل حدي وقطعي ، إلى التفكير في المنهجية التي يتعين العمل بها في مرحلة الازدهار والصعود ، أو في مرحلة الفتور والتراجع .

إن فلسفة الأطوار والمراحل المتداخلة التي تحكم الظواهر الطبيعية (مرحلة النشأة ، مرحلة الصعود ، مرحلة الأوج والازدهار ، مرحلة الأفول ، مرحلة الكمون) هي ذاتها تحكم منطق تطور الظواهر الحضارية والتاريخية والمجتمعية ، والحركة الإسلامية باعتبارها ظاهرة حضارية ومجتمعية تخضع لنفس تلك الفلسفة ، ومقتضاها أن الحركة الإسلامية لا تعيش مرحلة صعود مستقلة عن مرحلة الأفول والتراجع ، بل تلك القوانين كامنة في جميع الأحوال ــ انظر الخطاطة (١) .

خطاطة توضيحية (١) :

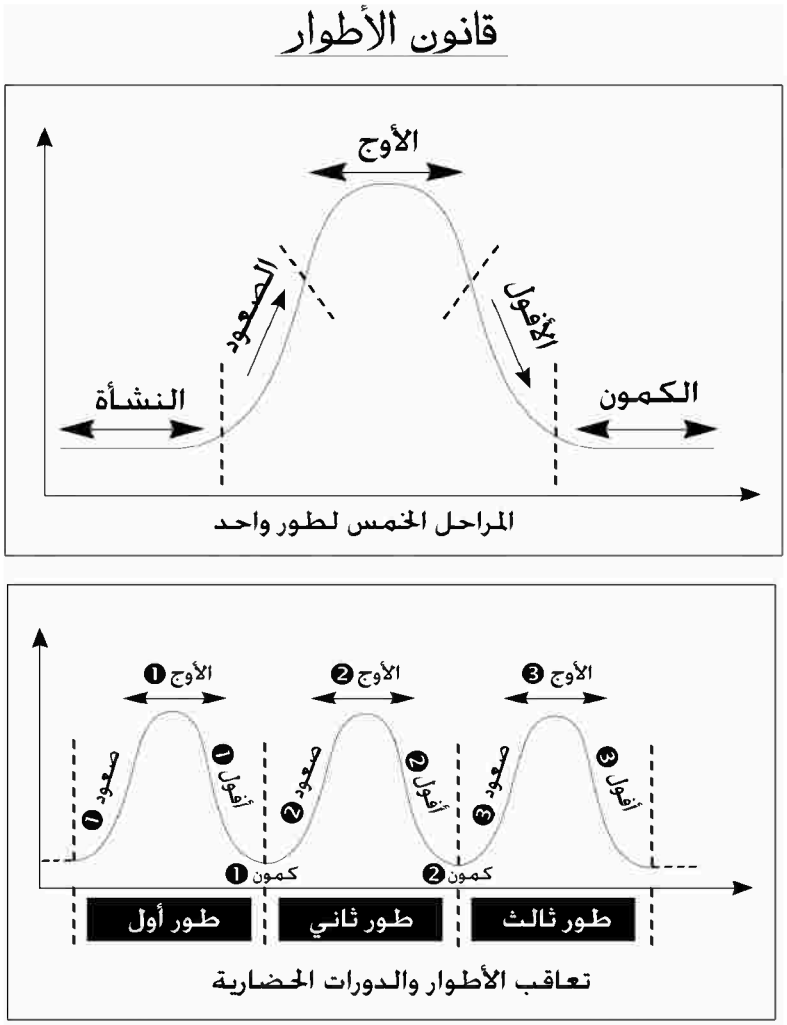

قانون الأطوار في تجربة الإخوان المسلمين :

وإن شئنا أن نستحضر مثالا حول هذه المسألة ، لكانت تجربة جماعة الإخوان المسلمين بغناها ورصيدها التاريخي الهام أكثر دلالة على ما نقوله ، فقد عرفت طور التأسيس مع الشيخ حسن البنا بأفكارها المؤسسة ، شروطا مختلفة عن طور التضييق الذي مارسه النظام الناصري على الجماعة ، ثم دخلت الجماعة طورا جديدا خلال فترة السادات عرفت فيه مراحل صعود وأوج وتراجع ، وبالتأكيد أن الجماعة قد دخلت طورا جديدا اليوم أهلها لتكون المنافس السياسي الأول في معارك الإصلاح المجتمعي ، والثابت ضمن هذه التجربة الطويلة أن الجماعة قد مرت بأطوار ، وأن كل طور قد عرف مراحل في النمو ، لا يمكن أن نفهمها فقط ضمن ثنائية الأفول والصعود الحدية .

ولذلك فالحركات الإسلامية ذات المنهج التجديدي ، لا تهتم بسؤال الصعود ، دون الوعي بقانون الأفول ، ولا تهتم بسؤال التراجع ، دون العناية بعوامل الصعود من جديد ، بل هي تهتم أكثر بالبحث في كيفيات تفاعلها مع شروط وقوانين تطورها صعودا أو أفولا بطريقة تركيبية .

مستلزمات قانون الأطوار :

وفي هذا الصدد ينبغي الانتباه إلى أن مرحلة الصعود والنجاح في سلم تطور التنظيمات ، يقتضي الاشتغال وفق المنهجية الاستيعابية ، عن طريق تدارك أي فتور أو تراجع مهما بدا صغيرا أو بطيئا ، وعدم الانشغال فقط بالنجاحات والطمأنينة للخيارات ، مما سيسهم في تحقيق آفاق أوسع في الكسب والعطاء

والاجتهاد ، تحافظ على المكاسب في مرحلة ما يمكن الاصطلاح عليه ب «قمة الصعود» وتمديدها ، خاصة ، وأن هذه اللحظة هي الأخطر في حياة التنظيمات البشرية ، وعدم القدرة على تمديدها قد يؤدي إلى النزول المفاجئ .

وفي المقابل ، ينبغي الانتباه إلى أن مرحلة التراجع ، تقتضي «عملا استثنائيا» لاستعادة المبادرة وتجنب حالات الإحباط والانهيار والاستسلام ، فالاستعداد النفسي والتربوي يقوم على تثبيت معاني الصبر والأمل والحافزية ، مما يسهم في تأكيد حقيقة أساسية وهي أن «التراجع» ليس حتميا وليس أبديا ، بل يمكن التغلب عليه ، ببذل المزيد من الجهد وتطوير القدرات والاستعدادات ، أما الاستعداد الفكري فيستلزم عملية تجديد شاملة في الأفكار والوسائل والمنهجيات ، بهدف عدم الارتهان لنفس عوامل الصعود في الطور السابق ؛ لأن القاعدة تقتضي «أن لكل طور عوامل صعوده وعناصر أفوله» .

إن هذه الاستعدادات الفكرية والنفسية ، تمكن التنظيمات من «الاستئناف السريع» لوظيفتها وحيويتها وفعاليتها ، خاصة وأن مرحلة التراجع يتبعها مباشرة كمون يسبق مسارين حتميين؛ إما الزوال بالنسبة للحركة التي لا تجدد ذاتها بشكل مستمر ، وإما استئناف الصعود بالنسبة للحركة التجديدية التي تقوم على التواضع والمراجعة المستمرة للتجربة وعناصر القوة والضعف .

وإذا حاولنا أن نصف الوضعية الحالية لحركة التوحيد والإصلاح ، فيمكن أن نتكلم عن مرحلة صعود في طور «التنظيم الرسالي» ، بعد انتهاء طور «التنظيم الجامع» الذي امتد خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات .

وتعتبر الوحدة الاندماجية بين تنظيمين إسلاميين نقطة انطلاق طور الرسالية الذي شكلت فيه المشاركة السياسية رافعة نوعية للتفاعل مع الخصوصية المغربية ، وانعكس ذلك بشكل عميق على الإستراتيجية التنظيمية للحركة والتي تبلورت ضمن ما نسميه فكرة التخصصات .

وكما شرحت ذلك في السابق ، فإن مرحلة الصعود في حالتنا ، تقتضي العمل على إطالة المرحلة في أفق الدخول في «دورة جديدة» في العمل الإسلامي التجديدي ، وفي ظل هذا الوعي التاريخي دخلت الحركة منعطف التخطيط الإستراتيجي ليصونها من التفكير بمنطق اليومي ، وأطلقت «مبادرة السؤال» ، التي تسهم في الوقوف عند التحديات الكبرى والتفكير في سبل الاستجابة لها ، واستباق كل حالات الانسداد قبل وقوعها ، أو لتجاوز حالات التراجع المتوقعة التي قد تظهر بعض بوادرها ، وهو ما حاولت ندوة مجلس الشورى الأخيرة ملامسته من خلال تقييم خيار المشاركة السياسية والنظر في آفاق هذا الخيار وسبل تطويره .

وهي كلها آليات تنطلق من منهج المراجعة والتجديد والتطوير المستمر ، وتبتغي تحقيق المزيد من العطاءات والمكاسب ، تفاعلا مع مرحلة الصعود والعمل على تمديدها ، واستباقا لمرحلة الأفول والعمل على تقليصها . وهي رهانات لا يمكن تحقيقها إلا بتقوية عملية إعداد وتخريج العضو الرسالي المتفاعل بشكل إيجابي ، مع تلكم المراحل (صعود أم أفول) والمنخرط بإرادة قوية وتفاؤل في النجاح .

المشروع المجتمعي المندمج

إن قياس درجات تطور المشروع الإسلامي لا ينبغي أن تقف عند حدود تقييم حصيلة العمل السياسي المتغيرة بطبيعتها ، بل ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار درجات حضورها في العمل المجتمعي العام .

لقد قطع المشروع الإسلامي الإصلاحي بالمغرب منذ مدة غير يسيرة مع منطق التمركز حول مسعى إقامة الدولة ، وتركيز الجهود على المجال السياسي كمدخل وحيد للإصلاح ، ليتجه نحو منطق الرسالية التي تقوم على تعددية مداخل الإصلاح وتداخلها ، والتي تتطلب مجهودا أكبر في البناء المجتمعي ، ونفسا أطول في منهج الفعل والحراك ، وأيضا توازنا وأمانة في تقييم الأعمال وحصيلتها ، بما يستوعب مبدأ التدرج والمسؤولية والتدافع الإيجابي .

كما أن المشروع الإصلاحي في بعده السياسي (الحزبي) في عمليات التدافع ، قد يكون مستهدفا ، وقد تتجه العوامل والشروط الدولية في غير صالحه ، وقد يكون السقف الديموقراطي منحبسا وكابحا لتقدمه ، ولذلك فتحليل موقع الحركة الإصلاحية ضمن سياق سياسي معين ينبغي أن يندرج ضمن الوعي بموازين القوى وبالمتغيرات المؤثرة في نتائج هذا المشروع على صعيد معين ، سياسي أو اجتماعي وألا يكون البعد الانتخابي إلا جانبا من جوانب التقييم لا غير .

وفي هذا الصدد يمكننا أن نقدم ثلاثة أمثلة تبين درجات «التحول»

والانعطاف التي يمكن أن يعرفها المشروع المجتمعي للحركة الإسلامية .

تكامل السياسي والمجتمعي :

ففي المثال التركي ، سنجد أن التوجه العام كان يتجه نحو تصالح المجتمع التركي مع هويته الإسلامية ونظام قيمه الأخلاقية ، وهو ما جاء كنتيجة لترددات وتموجات قوية وحاسمة مر بها المشروع الإسلامي هناك ، فبدءا بما أتاحته له التربة الخصبة من البناء الروحي والثقافي والاقتصادي من فرصة الاستئناف ، مرورا بالتحولات التي عرفتها القيادة الإسلامية من أن يصل الزعيم أربكان إلى هرم السلطة كنائب للوزير الأول منذ ١٩٧٤ ، إلى أن يصير مبعدا وخاضعا للتضييق والسجن ، فالفاعل السياسي في تصاعد أو تحجيم ، لكن التوجه العام للمجتمع اتجه إلى المصالحة مع الدين ورفض العلمانية .

وفي المثال المصري ، فإن التواجد الحقيقي لجماعة الإخوان المسلمين في المجتمع الأهلي ، بمختلف تشكيلاته «نقابات ، أطباء ، مهندسين ، الجامعة» أعطى مناعة للمشروع المجتمعي الذي تحمله ، وعزز مساهمتهم في توجه المجتمع نحو التدين والالتصاق بالإسلام مرجعية في السلوك والتمثل ، إذ لم يتأثر هذا التوجه بترددات العمل السياسي ، فنجد بأن النتائج الانتخابية التي حصلوا عليها على امتداد مشاركتهم السياسية عرفت تغيرات أساسية ، فقد حصلوا على ٣٦ مقعدا في البداية قبل أن تنزل لتتراوح بعد ذلك بين ١٧ مقعدا ، ومقعد واحد ، لتعود الحصيلة بعد ذلك إلى الصعود ، بحصولهم على ٨٨ مقعدا في الاستحقاقات الأخيرة ، وهو ما يبين أن العمل المجتمعي حينما يكون قويا لا تتأثر حصيلته الدعوية بالنتيجة المؤقتة للعمل السياسي .

وحتى في المثال التونسي ، فإنه رغم حالة الاستبداد والشمولية والتضييق والمنع الذي يمارسه النظام التونسي ضد حركة النهضة وضد قياداتها ، فإن محكمة تونسية بقضائها في الأيام القليلة الماضية [1] بعدم دستورية المنشور الذي يحظر ارتداء الحجاب على الموظفات والطالبات في المؤسسات والإدارات الرسمية ، يعبر بذلك عن استحالة استمرار الأداة الأمنية فاعلا واحدا في التعامل مع حالة التدين التي يعرفها المجتمع التونسي ، والتي تتجذر وتتأصل يوما عن يوم ، ضدا على العلمنة التي يفرضها النظام من فوق .

إن هذه الحالات الثلاث ، تبين بشكل واضح ، بأن قياس درجات تطور المشروع الإسلامي لا ينبغي أن تقف عند حدود تقييم حصيلة العمل السياسي المتغيرة بطبيعتها ، بل ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار درجات حضورها في العمل المجتمعي العام .

إن الأسس التي بينا من خلالها طبيعة المشروع المجتمعي الإسلامي ، أي الاندماج والتكاملية ، والتعمق في فهم الحالات والنماذج التي عرضناها ، بما تحيل عليه من أن الارتباط بالتدين وبالمرجعية الإسلامية هو الأساس في بناء الموقف من درجة تطور المشروع الإسلامي تقدما أو تأخرا .

إن الضمانة الحقيقية لتحصين «تقدم» المشروع الإسلامي الإصلاحي ، هو إسناده بعمق مجتمعي وبفعالية مدنية ، وتوازن معرفي ومنهجي في تشكيل الشخصية الرسالية الحاملة له .

---

(١) المقال صدر في التجديد بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٧ .

المطلب الثالث

المجال الحيوي للمشروع المجتمعي

يعالج هذا المحور ما نسميه بالمجال الحيوي لمشروعنا ، ونقصد به دوائر الفعل والتأثير لمشروعنا داخل المجتمع بكل فئاته أفرادا وتنظيمات وتيارات ، وأيضا تجاوز ثنائية «الديني» و«اللا ديني» ، نحو استيعاب أكبر للديني ضمن مجال أوسع ، خاصة وأن التدين المجتمعي في تزايد مطرد ، وأن توجهات «اللا تدين» في تراجع مستمر ، وإن كانت أكثر جرأة وأوفر إمكانيات .

إن مكونات المجال الحيوي الأصلية لمشروعنا تقوم على ثلاثية الدعوي والمدني والسياسي ، أي الثلاثية المشكلة لمشروعنا المجتمعي بأبعاده الكبرى .

العمل الدعوي : وظائف متكاملة :

إن معاني «الإسهام في إقامة الدين « تجعل من التنظيم أداة وظيفية للتعاون على الدعوة والتربية وعلى تكوين الأعضاء تكوينا رساليا يجعلهم قادرين على الإسهام في إقامة الدين حيثما حلوا وارتحلوا .

كما أوضحنا سلفا فإن أهم ما يميز البعد الحركي والدعوي في مشروعنا المجتمعي ، هو أن شمولية المقاصد والأهداف على مستوى التصور وشمولية مجالات عمل الحركة لا يعني أن تنظيم الحركة هو الذي سيتولى تحقيق الوظائف المتصلة بذلكم التصور الشمولي وبتكاملية مجالاته ، بل إن المطلوب أن نعتمد مفهوما يكثف مختلف تلك الأنساق والبنيات ضمن نموذج حركي

مرن ، وهو ما نسميه ب «الوظائف الأساسية» والمجالات المتخصصة ، فالوظيفة والوظيف يعنيان العمل الدائم المستمر المتكرر المنتظم ، كما أن وصفها بالأساسية ، يجعل منها أسسًا لقيام الحركة واستمرارها ، وأُسسًا لكافة أعمالها .

وقد تم تحديد هذه الوظائف الأساسية في ثلاث هي : الدعوة ، التربية ، التكوين .

الدعوة ، التربية ، والتكوين :

فوظيفة الدعوة هي الوظيفة الأساسية الأولى التي قامت الحركة لأجلها ، وهي وظيفة خارجية بالأساس ، إذ هي من واجبات أعضاء الحركة رجالا ونساء يمارسونها باستمرار تجاه عامة الناس وخاصتهم خلال تواصلهم العادي معهم ، أو بشكل منظم في لقاءاتهم «الدعوية» المفتوحة .

ووظيفة التربية مشتركة بين العمل الداخلي والعمل الخارجي ، إذ من واجب الحركة أن تقوم بدورها التربوي تجاه كل من أبدى رغبة ــ من عامة الناس ــ في الانخراط في مجالسها التربوية لينال حظه من التربية القرآنية والإيمانية التي لا يستقر حال الناس على الصلاح إلا بها ، ومن جهة أخرى فإن من واجب الحركة أن تتعهد سائر أعضائها بالتربية المستمرة وفق البرامج التربوية للحركة لضمان الحفاظ على الحد الأدنى من التربية الحسنة ومن الأخلاق العالية التي تتناسب مع شخصية الداعي والمربي .

أما وظيفة التكوين فهي وظيفة داخلية محضة لتخريج الأطر ، تستهدف

الفئة التي يعول عليها في تسيير وتنظيم شؤون الحركة في المستقبل ، من خلال التنظيم المركزي أو من خلال التخصصات .

وهكذا فإن الدعوة والتربية والتكوين في إطار حركة التوحيد والإصلاح ، لم تعد خاصة بأولئك الذين لهم استعداد لاستقطاب الناس من أجل التنظيم فحسب ، بل باتت تعني الفاعلية والعمل والإنتاج ، أي إنجاز مهما كبر حجمه أو صغر في إطار إقامة الدين بمعناه الشامل سواء تحقق من خلال تنظيم الحركة أو بالتعاون مع غيرها يصبح إنجازا في إقامة الدين الذي هو هدف قائم باستمرار .

مجالات عمل الحركة :

إن توسيع المجال الحيوي لفعلنا الدعوي العام من خلال الوظائف الأساسية المذكورة ، يستلزم وضع مجالات عملنا ضمن مستويين أساسيين :

مستوى التنظيم المركزي : الذي يشمل الوظائف الأساسية الثلاث ، أي الدعوة والتربية والتكوين ، باعتبارها أساس عمل الحركة لإشاعة الدعوة إلى الله في المجتمع من خلال أعمال الحركة وأعضائها ، وللإسهام كذلك في تعليم الدين للراغبين في ذلك من خلال التأطير التربوي ، ولتكوين أطر إسلامية قادرة على التأطير التربوي والدعوي في المجتمع ، ومؤهلة للعمل في القطاعات المتخصصة والمساهمة في تسييرها .

فالتنظيم المركزي بالمعنى السالف شرحه يمثل إطارا مرجعيا ورافدا قويا وضروريا لكل مجال من مجالات عمل الحركة في المجتمع .

مستوى الأعمال المتخصصة : تعد سياسة التخصصات من أهم إبداعات الفكر الإستراتيجي والتنظيمي للحركة المواكب للمراجعات الفكرية الجوهرية ، ومعناها توجيه أعضاء الحركة إلى العمل في واحدة من مجالات العمل ، من خلال تأسيس هيئة مستقلة لهذا الغرض ، أو الانخراط في هيئات ومؤسسات قائمة ، أو من خلال شعب فرعية داخل تنظيم الحركة .

وقد جاء هذا التوجه ليكون «ترجمة عملية لرغبة الحركة في الانتقال من تنظيم جامع بديل متعدد الوظائف إلى حركة رسالية فاعلة في محيطها ومنفتحة عليه وعلى طاقاته» .

وأما الدواعي التفصيلية لهذا التوجه كما حددتها الورقة الخاصة به ، فهي :

* التخفيف من وظائف الهيئات المسيرة في التنظيم العام ليركز على مهام التربية والدعوة والتكوين .

* توسيع مجالات العمل الإسلامي من خلال انفتاح أكبر على المجتمع ومؤسساته .

* مسايرة تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني .

* تنمية أداء الحركة ورفع مستوى الكفاءة والخبرة والإتقان في مختلف مجالات عملها .

* وضع الفرد المناسب في مجال العمل الذي يناسب تخصصه وتكوينه وميوله .

* انفتاح أوسع على كفاءات في المجتمع لا يمكن استيعابها إلا في إطار مجال تخصصها .

وهكذا فإن الأعمال المتخصصة كما ظهر في الدواعي الستة المذكورة ، تمثل أبوابا وأشكالا للانفتاح على المجتمع ومؤسساته وطاقاته البشرية وإمكاناته المادية والاجتماعية ، كما أنها تتيح لذوي الكفاءات والتخصصات والخبرات من أعضاء الحركة أن يستعملوا ذلك كله ، ويوظفوه في خدمة المجتمع والمساهمة في إقامة الدين بمختلف قطاعاته ومرافقه .

وإذا كان من شأن التنظيم وعمله الدعوي والتربوي أن يجتذب الناس إليه ويستقبلهم عنده ويجعل منهم أعضاء ومساندين ، فإن من شأن التخصصات أن تخرج هؤلاء الأعضاء والمساندين ، وتدمجهم في المجتمع ومؤسساته وخدماته ، فالتخصصات تسهم مباشرة في تفعيل الحركة التنموية والنهضوية للمجتمع .

إقامة الدين ... إسهام وتعاون :

لقد شكلت هذه الانتقالات العميقة في التفكير الإستراتيجي للحركة قاعدة للتحول نحو اعتماد مخطط إستراتيجي يحدد رؤيتها الجامعة ورسالتها الأساسية ومجالاتها الاستراتيجية .

ولا تخفى في ضوء رؤية الحركة ورسالتها العلاقة بين التأكيد على مقصد «الإسهام في إقامة الدين» وبين مفهوم التنظيم الرسالي ، فـ«الإسهام» يدل على أن الحركة تعتبر نفسها مساهمة مع الآخرين في إقامة الدين، وتعبير إقامة الدين

يدل على تخلص مشروع الحركة من هاجس إقامة الدولة كهدف مركزي وجامع ويجعل بذله الإسهام في إقامة الدين ، يحرر من آفة الانقلابية كما يحرر من آفة الطائفية أو من مفهوم الجماعة المخلصة .

والتعبيران معا أي «الإسهام» و«إقامة الدين» يجعلان من التنظيم أداة وظيفية للتعاون على الدعوة والتربية وعلى تكوين الأعضاء تكوينا رساليا يجعلهم قادرين على الإسهام في إقامة الدين حيثما حلوا وارتحلوا ، ومن ثم لا يصبح من اللازم أن تتحقق أهداف الحركة ضرورة من خلال التنظيم ولا من خلال المنتمين إليه فحسب ، بل تصبح أهداف الحركة مجالا واسعا للتعاون على الخير مع الغير، كما تصبح مجالا للشراكة مع هيئات وحركات ومؤسسات أخرى تلتقي مع الحركة في مجال من مجالات عملها .

الخطاطة التوضيحية (٢) .

العمل المدني كمجال حيوي

إن الشهود الحضاري يتحقق من خلال الحضور القوي والمتعدد الأشكال والأساليب في مختلف مجالات المجتمع وفضاءاته ، ذلك أن الحضور شرط ضروري لصحة أداء الشهادة .

البعد الثاني من أبعاد مشروعنا المجتمعي يتمثل في العمل المدني والجمعوي باعتباره رافعًا للعمل الدعوي ومجالا من مجالاته الحيوية .

ومن نافلة القول ، أن للمشروع المجتمعي الذي تحمله الحركة الإسلامية – والذي تحدثنا عن هويته وطبيعته وأنساقه التنظيمية والإستراتيجية سلفا – دورًا تاريخيا في «إعادة بناء» هذا العمل الجمعوي ، وتسديده بالرؤية التي تجعل العاملين فيه متحملين لمسؤولياتهم الكبرى تجاه المجتمع والدولة ، من خلال الإسهام الحيوي والفاعل في مهام التأطير والتنشئة المجتمعية والتحسيس والبناء القيمي ، وذلك بهدف استئناف مسيرة حضارية تنموية مباركة ، وضع الإسلام قواعدها وشيد المسلمون بنيانها ، وتشكل قاعدة للانطلاق في أي عمل مدني وتنموي .

العمل المدني الإسلامي :

إن العمل المدني في مشروعنا المجتمعي يتأسس على مبدأ الشهود الحضاري ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة:١٤٣] ، والشهادة على الناس هنا ، التي

هي منطلق العمل المدني الذي نرومه ، تتحقق على مستوى الأداء من خلال الحضور القوي والمتعدد الأشكال والأساليب في مختلف مجالات المجتمع وفضاءاته ، ذلك أن الحضور شرط ضروري لصحة أداء الشهادة .

وبالإضافة لهذا السند المرجعي ، فإن انخراط عملنا الإسلامي في قلب التحديات التي تفرضها المشاركة السياسية والمجتمعية ، صار يستلزم التوفر على برامج عملية مقدرة ، وإنجازات ميدانية ، تساهم في إصلاح الأوضاع التي يعيشها مجتمعنا في مختلف المجالات ، حيث لم يعد كافيا في مرحلة «الدخول العملي في تحديات المشاركة» القيام فقط بدور التعبير عن الضمير العام أو إعلان الموقف العاطفي الذي يستجيب لانتظارات الناس والمجتمع .

وأعتقد أن العمل الإسلامي المدني الذي يجعل النهضة أفقا ، وتقدم البلد وتنميته هدفا وبرنامجا ، يحتاج أن يحدث تحولا جديدا في صيغته الحالية ، بما يسمح له بتطوير آلياته ومنهجية عمله ومنظومة علاقاته العامة . فإذا كانت الحركة في سياق المراجعات التي دشنتها في مشروعها العام ، قد حققت انتقالا عميقا من عقلية التنظيم الشمولي أو المحوري الجامع إلى عقلية العمل النهضوي العام والنشاط المجتمعي المفتوح ، فإنها اليوم معنية بدخول طفرة جديدة على مستوى بناء شبكات ونسيج جمعوي يعمل على تنمية وتطوير المجتمع ، ويؤهله لتحمل مسؤولياته الحضارية والأخلاقية .

حول سؤال الاستقالية :

وهنا قد يطرح علينا سؤال أساسي : إذا كان هذا التصور الذي نضعه ينطلق من رؤية تجعل من ارتباط الجمعيات بمشروع مجتمعي ضرورة حضارية ، فهل

يتعارض ذلك مع «قضية الاستقلالية» ؟

إن عبارة «جمعية مستقلة عن أي جهة سياسية» التي تجتهد أغلب الجمعيات في تصدير وثائقها المؤسسة بها ، تتجه إلى ما يتعلق بالتدبير والعلاقات ، وليس إلى ما يتعلق بالانطلاق من نفس المرجعية أو بالعلاقة التشاركية مع مشاريع مجتمعية .

إن الارتباط بمشروع مجتمعي مسألة حيوية في مسيرة البناء المجتمعي العام ، فالعمل الطفولي مثلا أو التنموي ينبغي أن يصب في مشروع مندمج ، ومكمل لعمل جمعيات أخرى ، تنطلق من نفس المرجعية وتخدم نفس الأهداف من زوايا أخرى . فكما أنه من الطبيعي أن نجد فرقة مسرحية تتحيز لإحياء التراث الأمازيغي ، وأخرى ثقافية تنحاز لخط اليسار ، فمن الطبيعي أيضا أن نجد الجمعية النسائية أو التنموية المندمجة في مشروع الحركة الإسلامية .

وهذه التعبيرات والتحيزات للمشاريع المجتمعية القائمة تساهم في بناء وخلق دينامية قوية في الفعل المجتمعي العام ، وتترك الفرصة للمجتمع أمام اختيارات متعددة . وهذا هو جوهر الديموقراطية التمثيلية ، التي تحمل رهانات الفعالية في الإنجاز ، وفي نفس الوقت تسمح للمجتمع باختيار الأصلح من بين المشاريع المجتمعية المتدافعة .

إننا نتصور بأن العلاقة النموذجية التي ينبغي أن تكون بين المجتمع المدني والهيئات الحكومية هي علاقة التعاون والتكامل ، إذ إن تحقيق النهضة الشاملة يتطلب تعاون الجميع في إبداع الأفكار وخلق المبادرات وتحقيق الإنجازات .

وحيث إنه من الضروري وجود دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ذات تمثيلية حقيقية وتصون سيادة الوطن ، فإنه من الضروري أيضا وجود مجتمع مدني حيوي وفعال ومنتج ، وحامل لمشاريع مجتمعية متنوعة ، تساهم في خلق التنافس الإيجابي والتدافع الفكري .

وخلاصة القول : إن الاستقلالية المطلقة للجمعيات عن أي مشروع مجتمعي ، هو منطق مضاد لطبيعة الأشياء القائمة على التعدد والتنوع . صحيح أن الاستقلالية التنظيمية في التسيير ومجال التخصص ينبغي احترامها والالتزام بها ، إلا أن توضيح الجمعيات لمرجعيتها وإعلانها عن طبيعة المشروع المجتمعي الذي تندمج فيه ، سيسمح لها بأن تقوم بوظيفتها الأصلية في التحسيس والتوعية ، وإبداع منهجيات جديدة في عملها تستوعب التحديات الأساسية للمجتمع .

العمل السياسي كمجال حيوي للدعوة

نتطلَّع إلى إسهام مشاركتنا السياسية في تجديد الفعل السياسي ووصله بمنظومة القيم المرجعية للأمة والوطن ، وأيضاً في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع .

لعل من الثمرات النوعية لمسيرة تطور مشروعنا المجتمعي ما تمخض عنه من تجربة سياسية أحدثت واقعا جديدا في بلادنا ، بما يشكل البعد الثالث والأساسي في المجال الحيوي لهذا المشروع .

فبعد أن صار للحركة الإسلامية حضور مجتمعي وازن ، لفت انتباه الناس في الشرق والغرب ، واهتمام اليسار واليمين ، وجرى الحديث عن فاعل إسلامي جديد ، وسرعان ما تحقق اندماج الحركة في محيطها السياسي ، بعد مراجعات عميقة في الفكر والممارسة ، انتهت بمشاركة سياسية أنتجت حركية ملفتة في الفضاء العمومي السياسي والمدني ، خلخلت به اعتقاد البعض بأن الحركة الإسلامية إنما تستهدف تغييرا جذريا للأنظمة القائمة! وأن أطرها وقيادتها «الإسلامية» لا تعرف إلا من خلال المعتقلات !

فها هي ذي الحركة الإسلامية تشارك من داخل المؤسسات ، وتقدم نخبة نظيفة تخدم المجتمع ، وتساهم في استقرار البلد ، إلى جانب غيرها من الفاعلين ، وتحقِّق الانتصارات الانتخابية المتتالية ، من فرط الإقبال الجماهيري عليها ، واستحسَانها من بين منافسيها القائمين أو المفترضين .

في سياق هذا الكسب المتحقق من الاعتراف السياسي بالحركة الإسلامية فاعلا أساسيا في المشهد السياسي ، أزال البعض عنه «النظارات السوداء» التي كان ينظُر بها إلى الحركة الإسلامية ، واعترف بشرعية الحركة الإسلامية المؤسساتية والمجتمعية ، واستمر البعض الآخر في حقده الإستئصالي وغيه العلماني المتطرف .

وفي غمرة هذه التطورات ، وما تنتجه في كل حين ، من تحديات وإشكالات ، كانت نقاشات الحركة الإسلامية «الذاتية» مهتمة أكثر ، تارة بالنتائج وبالأعداد وبالأَرقام التي تحققها في كل استحقاق انتخابي صعودا أو أفولا ، وتارة أخرى ، بمظاهر التأثير السلبي لفعل المشاركة على المنسوب التربوي لأبناء الحركة ، وانشغل البعض الآخر تارة ثالثة ، بمسألة احتواء الحركة الإسلامية من قبل الدولة من خلال مدخل المشاركة السياسية .

سؤالنا الحيوي :

حكايات كثيرة وانشغالات عديدة وأسئلة مشروعة للفاعل الحزبي الإسلامي بشكل مباشر إلا أنها تبدو ثانوية بالنسبة للفاعل الدعوي المهتم أكثر بقضية الدعوة ومدى انتشارها ، وهي أسئلة عكست التفاعل الفكري والسياسي والوجداني مع «لحظة ما بعد فعل المشاركة» ، غير أن ضغط اللحظة ، وعنف المخاض في إخراج التجربة في الداخل والخارج ، لم يسعف أبناء المشاركة للتفكير والبحث في ما أسميه «العائد الحضاري» لفعل المشاركة السياسية ، ويلتفتوا جميعا إلى مستمسكات الدعوة من خلال فعل المشاركة واستثمار نتائجها في الآفاق ، متسائلين راغبين في الاستجابة : كم أطرت دعويا

المشاركة السياسية من شاب وشابة؟ وكم استثمر دعاتها في تربية «المشاركين سياسيا» و«المصوتين انتخابيا» وتزكية أخلاقهم وتنمية أَذواقهم وتسديد أَفكارهم؟ هل بذل دعاتها الوقت الكافي والجهد اللازم للاستثمار الدعوي في المكاسب «البشرية» للمشاركة السياسية؟

إننا نرى أن من المقتضيات اللازمة، لإنجاح مرحلة «ما بعد الإقدام على المشاركة» فعلا وحقا، أي بعد انتقال المشاركة من فكرة تصورية إلى تجربة حية وواقع جديد، نرى أن من مقتضيات ذلك، استصحاب «البعد الدعوي» لمشاركتنا السياسية، وإعطائها زخما بنائيا أكبر، يمكنها من الاستمرار فيما بعد المد الجماهيري الذي تحققه، ولن يكون ذلك إلا بإيجاد خيط رفيع بين «التدبير اليومي» لفعل المشاركة، و«التأطير الحضاري» لنتائجها المقدرة.

دعوة ثم دعوة:

إن من «أسباب نزول» المشاركة السياسية الأساسية، اعتبارها محطة دعوية، تسهم في تمكين أفراد جدد من «فقه دينهم» بعد الانتماء السياسي أو التصويت الانتخابي، والقيام بجهود «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، وفعل الخيرات والاستباق إليها، وترسيخ قيم وأخلاق جديدة في العمل العام، قوامها أن يصير العمل العام «ورشة» لتعميق قيم الصدق والنبل والتضحية ونكران الذات، وغيرها من القيم النبيلة في المعاملات السياسية والاجتماعية والنقابية.

وفق هذه الرؤية وعلى هداها، نتطلع إلى إسهام مشاركتنا السياسية في تجديد الفعل السياسي ووصله بمنظومة القيم المرجعية للأمة والوطن، وأيضا

في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع ، بعد أن نجحت في إقناع الناس بالمشاركة الإيجابية ، وقطع الطريق أمام خطابات اليائس والتيئيس .

وعلى سبيل ختم ما بدأناه ، واستخلاص ما أردنا التنبيه عليه ، فإن فعل المشاركة السياسية ـ كما نتطلع إليه ـ يقاس بحجم «النجاح الدعوي» أكثر مما يقاس بحجم «النجاح الانتخابي» ، فهذا الأخير قد ينتهي مع انتهاء «لحظة المد» ، لكن النجاح الدعوي والحضاري الذي يستجيب ل «قابليات» التجاوب مع الرؤية الإصلاحية العميقة للإنسان في كينونته ومنهج حياته ، يساهم في إطالة «مرحلة المد» ، وإعطائها عمقها الفكري والتربوي والاجتماعي ، الذي ينعكس على رسوخ الدين في وعينا الجمعي وفي انتمائنا الحضاري ، وأيضا على تجذر قيم التدين في سلوكنا المجتمعي العام ، الذي به تتحقق التزكية والرسالية والنهضة المنشودة ، وهي الأبعاد التي بدونها لن يكون فعل المشاركة السياسية سوى «لحظة عابرة» من لحظات العبور الأخرى .

المبحث الثاني
رسالية التنظيم

إن الأبعاد الرسالية لمشروعنا المجتمعي كما رأينا في المبحث الأول تحتاج إلى تعميق الخلفية المفاهيمية والاستراتيجية للتنظيم، بما يساهم في الإجابة عن إشكاليات الشمولية في التنظيم، والتكاملية في دوائر الانتماء، وتوسيع دائرة النحن.

ولذلك سنسعى في هذا المبحث نحو الإسهام بجملة من المراجعات في مفاهيم وأبعاد التنظيم، وبناء على ذلك إعادة النظر في مقولة «ما بعد التنظيمات».

مفهوم التنظيم
وقضية الشمولية

خبرت حركتنا هذه المعادلة الصعبة بين حقيقة الإسلام الشامل وشمولية التنظيم ، فخطت لذاتها مسارا مستقلا وخاصا ، من خلال اختيارها للتنظيم الرسالي .

من نافلة القول أن هيكلة أي تنظيم مجتمعي وبناءه التنظيمي يحملان رؤية للمشروع ، وفلسفة في الفعل المجتمعي والسياسي ، فأن يكون المشروع حاملا لـ«فكرة الإصلاح» مثلا ليس هو أن يكون حاملا لـ«فكرة البديل» ، وهذا يجد تعبيره أيضا في بنية التنظيم وهيكلته التنظيمية .

شمولية الإسلام لا تستلزم تنظيما شموليا :

إن هذه المقدمة البديهية ، تنقلنا إلى تساؤل محوري : كيف يكون المشروع الإسلامي شاملا ، دون أن يكون التنظيم الذي يحمله شموليا ؟

فلئن كان المشروع الإسلامي يتميز بخاصية الشمولية ، باعتبار مرجعيته ، أي الإسلام كدين شامل ، يتكامل فيه التعبدي الروحي ، بالفقهي السياسي والتشريعي بالأخلاقي ، وهذه مسألة أساسية في التصور الإسلامي ، الذي لا يجعل من الإسلام مجالا متخصصا في السياسة أو الاقتصاد دون غيرها من المجالات ، بل الإسلام هو منهج شامل لإصلاح حياة الفرد والمجتمع ، فإن الصعوبة تكمن في الانتقال من هذا المشروع الإسلامي الحضاري الشامل ، إلى

العمل الإسلامي باختياراته التنظيمية والسياسية .

حيث نلاحظ أن العديد من الحركات الإسلامية عندما انتقلت لتختار طبيعة التنظيم الذي يحمل هذا المشروع ، ومن منطلق الانشداد إلى فكرة الانتماء الشامل ، وخاصة عند «لحظة انطلاق» مشروعها التغييري ، قد اتجهت إلى جعل التنظيم الحامل لهذا المشروع ولفكرته ، يتأسس على منطق «الشمولية التنظيمية» من خلال تنظيم هرمي محوري متعدد الأذرع والأجنحة . إن هذا الانتقال من فكرة «الإسلام الشامل» إلى اختيار «التنظيم الشمولي» ، يؤدي في كثير من الحالات التي تتبعنا تجاربها ، إلى التماهي بين الدين والتنظيم ، مما يتسبب في تخوف المتتبعين وتوجسهم من هذا التنظيم الذي يبدو بشكل أو بآخر بديلا عن الدولة والمجتمع .

قد يقول قائل إن التنظيم الهرمي الشمولي ، يتميز بمستوى عال من الجندية والانضباط والفاعلية لدى أعضائه ، بحكم تركيزه على ضبط التنظيم ومركزته ، غير أن هذا الضبط لا تكون له أية فائدة أمام ما سيعانيه من ضعف الانفتاح المؤسساتي ، وهو ما لا يسمح بالاستمرار في ظل العصر العولمي الذي نعيشه ، والذي يتسم بتعدد مداخل الفعل المجتمعي وتنوعها وتعقدها أحيانا ، بحيث يصبح التنظيم المحوري ذي الأذرع عائقا وكابحا في الاستمرار والتقدم بالمشروع . إن هذه الأبعاد التي تستحكم التنظيم الشمولي الهرمي لحظة انتقاله للفعل ، تكون غاية في الخطورة على المشروع الإسلامي الذي يحمله في ذاته ، لما ينتجه من التقوقع والتفكير بمنطق مثالي ، أو بمنطق البديل ، الأمر الذي يحصر حتى الوعي بحقيقة الإسلام ذاته .

وحدة المشروع عوض وحدة التنظيم :

وعليه فلا مجال للكلام عن أن العدالة والتنمية هو الجناح السياسي لحركة التوحيد والإصلاح ولا أن الحركة هي الدرع الدعوي للحزب ، بل هما شريكان في مشروع أوسع . لقد خبرت حركتنا ذات الهوية الإسلامية الإصلاحية ، والمسلك الرسالي والأفق النهضوي ، هذه المعادلة الصعبة بين حقيقة الإسلام الشامل وشمولية التنظيم ، فخطت لذاتها مسارا مستقلا وخاصا ، من خلال اختيارها للتنظيم الرسالي كفلسفة في الإدارة التنظيمية والإستراتيجية للمشروع الإصلاحي الذي تحمله .

إن هذه الأطروحة التي تبنتها الحركة ، تجعل التنظيم «إطارا للتعبير عن المشروع المجتمعي» ، وتتجاوز فكرة التنظيم المطلوب كهدف في حد ذاته ، لتنفتح على مجالات أوسع في المجتمع ، وعلى فاعلين متعددين وأيضا مختلفين ، وعلى شبكة علاقات خادمة للمشروع المجتمعي ، بغض النظر عن طبيعتها ومجال اهتمامها أكان الدعوة أو التنمية أو البيئة أو الثقافة ... إلخ .

إن أبعاد الرسالية لها أهمية حاسمة وإستراتيجية ، ذلك أنها تقوم أولا على مبدأ «وحدة المشروع «بدل «وحدة التنظيم» ، بحيث يصبح كل طرف في المشروع الرسالي ، فاعلا ومستقلا ومبادرا ، يشتغل بطريقة تكاملية في إطار المشروع الواحد ، دون الحاجة للعودة إلى التنظيم الأصلي ، كما أن هذه الأطروحة تقوم على مبدأ الاستقلالية التنظيمية بين المؤسسات المشاركة في المشروع المندمج ، وأيضا على الشراكة الواضحة في ضوء معايير ومؤشرات محددة ومعلنة .

ولكن الأهم من كل ذلك أن أطروحة «التنظيم الرسالي» تجعل الولاء للمشروع الخادم للمجتمع متقدما على الولاء للتنظيم ، من خلال جعل عمل التخصص في مجاله قائما على منطق الانتماء للمشروع ، وليس بكونه فرعا للتنظيم المركزي المحوري ، مما يحرر إرادته ومبادراته ، ويوسع مجال مشاركته باعتباره طرفا في مشروع مجتمعي أوسع .

من هذا المنطلق وبهذا المعنى ، فإن حركتنا مثلا حينما تساند مؤسسة رسمية كوزارة الأوقاف ، وحينما تدعم العلماء وغيرها من المؤسسات الفاعلة في الشأن الديني ، فذلك لكونها تنطلق من منظور مشروع أوسع من التنظيم ، وهو نفسه الأمر الذي يتحقق حينما تقوم جمعية نسوية مثلا بدعم حملة الأسرة التي تنادي بها الحركة ، فيكون دعمها ليس لتنظيم الحركة ، بل يكون تشاركا ومساهمة في المشروع المجتمعي الذي تنخرط فيه الحركة أي مشروع إقامة الدين وإصلاح المجتمع ، الذي تتصور الحركة أنه لا يمكن أن يدعي أي تنظيم أو هيئة رسمية أو غير رسمية أو جماعة أنه مشروعها الخاص ، بل الأصل أن المشروع المجتمعي هو للجميع ، والتنظيم لأصحابه ، وهذا مما يتيحه طرحنا للتنظيم الرسالي الذي نتبناه .

الخيار الأصعب :

لا شك أن هذا الخيار هو الأصعب من خيار التنظيم المحوري الشمولي ، وأيضا من التنظيم الشبكي الفاقد للرسالية والمشروع ، وهو ما يجعلها أكثر صعوبة من حيث التمثل والتنزيل ، بحيث تبرز محاذير تهدد غايتها وأهدافها ، من قبيل هيمنة الفكر الشخصاني على بعض التخصصات التي تنتمي

للمشروع الواحد ، بحيث يعتقد أشخاص بعينهم أن المجال التخصصي صار مجالا لهم ، يفعلون فيه ما يشاؤون ، مما ينعكس على رسالية التخصص ويفقده مضمونه الرسالي الحضاري في الإصلاح ، ويؤدي في نهاية المطاف إلى بروز «جزر تنظيمية» بولاءات ذاتية . إن المشروع الإصلاحي المندمج بأبعاده الرسالية ، يتحمل مسؤوليات كبيرة في ترسيخ هذا الوعي الذي يخدم المجتمع ، وهو ما يعني أن المفروض في أصحابه أنهم يحملون مبادئ سامية قوامها نكران الذات وعدم التمركز على التنظيم ، وهي مسؤوليات لا شك أكبر مما يتطلبه التنظيم الشمولي الذي يطرح نفسه بكل بساطة بديلا عن الموجود .

ذلك هو السبيل الذي اخترناه ، بين الحفاظ على الإسلام باعتباره منهجا شاملا لترشيد حياة الفرد والجماعة وبين التنظيم الشمولي ، وذلك من خلال اتخاذنا للرسالية والتجديد منهجا ، وللإصلاح سبيلا ، وللتشاركية والانفتاح مسلكا في إدراة العلاقات ، كل ذلك للإسهام الفاعل في النهضة الراشدة التي نرومها جميعا ، بالمساهمة في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به .

مفهوم الانتماء وقضية التكاملية :

إن تعدد دوائر الانتماء في إطار المشروع الواحد ، يعني الانطلاق من مقومات التكاملية بين المجالات ، والتوازن في الأولويات ، وهو ما يرتبط في الجوهر بالاختيارات الإستراتيجية للمشروع العام الذي يوجه الانتماء الهوياتي .

إن توسيع مفهوم التنظيم حتى تكون له أبعاد جديدة ، يستلزم إعادة النظر في مفهوم الانتماء وتوسيع آفاقه ، من خلال وقفة خاصة تعيد النظر في مكوناته وشروطه ، وأيضا تسدد الإشكاليات التي يطرحها في الممارسة المجتمعية للهيئات والتنظيمات والمؤسسات والمجتمعات ، خاصة وأن مقتضيات الانفتاح والتوسع التي ندعو إليها ، تطرح قضية جوهرية تتعلق بتعدد دوائر الانتماء وتوسعها ، بما قد يؤدي إلى هلامية الانتماء وضعف المسؤولية في دائرة محددة .

تكامل دوائر الانتماء :

إن عدم الوعي بضرورات التكامل بين دوائر الانتماء عند تعددها ، يؤدي حتما إلى تبلور منطق التعارض فيما بينها سواء على المستوى الأفقي أو العمودي ، ومن ذلك أن يعتبر البعض بأن القبول بالمرجعية الدولية ، يلغي ضرورة الالتزام بالمواثيق المنبثقة من المرجعية المحلية ، أو أن يعتبر آخرون أن الخصوصية المغربية للحقل الديني تستدعي ضرورة الانغلاق وعدم الانفتاح على الاجتهادات والمذاهب الأخرى ، ومن ذلك أيضا أن يعتبر بعض أبناء الصحوة الإسلامية أن الانتماء لتنظيم إسلامي يتعارض ضرورة مع مفهوم الانتماء العام لجماعة المسلمين ، فينطلقون لمحاربة التنظيمات والمطالبة بحلها ،

أو أن يعتبر آخرون أن استقلالية الجمعيات في التدبير والتسيير يستدعي ضرورة القطيعة مع الجمعيات الأخرى ورفض أي تنسيق مندمج في إطار مشروع مجتمعي .

إن هذه الأمثلة وغيرها ، تجلي لنا بشكل أساسي إشكاليات التعارض في فهم سيرورة المشاريع المجتمعية ، نتيجة تعدد دوائر الانتماء ، مما يفرض الحاجة لمراجعة مفهوم الانتماء وتبيان مكوناته وتوسيع دائرته ، لأجل استيعاب هذه الإشكالية وتجاوزها ، وفق فلسفة تكاملية نحافظ من خلالها على قوة الشعور بالانتماء الهوياتي ذي الطبيعة المرجعية وأيضا الإحساس بالمسؤولية في مجال الاشتغال الوظيفي ذي الطبيعة التدبيرية .

بين الانتماء الهوياتي والانتماء المجالي :

ومن نافلة القول ، أن الانتماء لأمة أو مجتمع أو مؤسسة أو غيرها ، يشترط ابتداء الإيمان بفكرها وتصوراتها وشروط العمل فيها ، والانخراط في تنزيل المشاريع بفاعلية حسب مجالات العمل المختلفة ، والحقيقة أن هذا المعنى الواسع للانتماء ، يدل على أن هناك بعدين أساسين في الانتماء :

البعد الأول : يتعلق بالانتماء للمشروع إيمانا به ، وتمثلا لقيمه ومعاييره ، والتزاما بقراراته وأعماله . وذلك انطلاقا من رؤيته العامة وأهدافه الكبرى .

البعد الثاني : يتعلق بالانتماء لمجال من مجالات تدخل المشروع ، والإبداع فيه ، بحسب القدرات والمؤهلات التي تتوفر لدى فرد ، وتجعله يختار الاشتغال في مجال دون الآخر .

بحيث قد يختص البعض بالمجال الفكري ، والآخرون بالمجال الإعلامي ، أو بالمجال الاجتماعي ، أو بالمجال السياسي ، أو بالمجال التربوي ... وهكذا ، بحيث لا تحتاج قيادة المشروع إلى استعادة عمليات الإقناع في كل محطة بالخيارات الكبرى ، بل يقتضي الانتماء لمجال من مجالات العمل الفرعية ، استصحاب روح الانتماء ، التي تتصل بالمشروع العام ، بشكل دائم .

لذلك يمكننا أن نسمي البعد الأول بالانتماء الهوياتي ، ونسمي البعد الثاني بالانتماء المجالي ، بحيث إن البعد الهوياتي محدد للأهداف والموجهات الكبرى للانتماء ، أما البعد التدبيري أو المجالي فهو يتصل فقط بالفضاء الذي يعبر عن مؤهلات الفرد وقدراته في الإبداع والإنجاز ، ومن هنا أعتبر بأن الانتماء في الأصل له ماهية واحدة ، غير أن له دوائر متعددة متداخلة ومتكاملة فيما بينها ، تتصل بمجالات العمل .

العضو يختار دائرة تأثيره !

إن هذا التصور ، أقصد تعدد دوائر الانتماء في إطار وحدة المشروع ، يقوم على دور الفرد في تحديد تراتبية الانتماء التي يختارها ، وفق أولويات ، وبحسب قدرات تمكنه من تحمل المسؤولية كما ينبغي عند الاختيار ، بحيث يصير المشتغل بقضايا الأمة ، أو بقضايا الأسرة ، أو بقضايا الطفولة أو غيرها من مجالات الاشتغال ومواقع التأثير ، يصير إلى بذل وسع وجهد أكبر في مستوى اشتغاله التدبيري أو المجالي ، ويبقى البعد الهوياتي هو الأصل في توليد معاني الانتماء ومنظومة قيمه الدافعة ، نحو مزيد من العطاء والفعالية ، دونما قطيعة مع باقي المجالات التي قد تحتاج لمساعدته أو لدعمه .

إن تعدد دوائر الانتماء في إطار المشروع الواحد ، يعني الانطلاق من مقومات التكاملية بين المجالات ، والتوازن في الأولويات ، وهو ما يرتبط في الجوهر بالاختيارات الإستراتيجية للمشروع العام الذي يوجه الانتماء الهوياتي ، وليس لتقديرات شخصانية ، أو لشروط ظرفية ، تتعلق بالإشتغال التدبيري أو المجالي .

تطوير مفهوم الجماعة وتوسيع دائرة النحن :

إن توسيع دائرة النحن يسمح للتنظيمات الإسلامية بالتوجه نحو العناية بدورها في التوجيه المرجعي لتوجهات وسياسات ومواقف التدين بالبلد الذي تنتمي إليه .

إن تطوير النقاش حول مستقبل الصحوة الإسلامية في ظل الانفتاح «غير المتحكم فيه» للعولمة في بنياتنا الثقافية والاجتماعية ، يجعلنا مدعوين أساسا لإعادة التفكير في مفهوم الجماعة ، بما هو مفهوم محدد لمفهوم التنظيم .

نحن جماعة من المسلمين :

إن آفاق هذه المراجعات المفاهيمية والثقافية ، تنطلق من تراكم تاريخي للحركة الإسلامية في القطع مع فكرة التنظيم الجامع ، الذي يحمل لواء تمثيل جماعة المسلمين ، لقد قلنا في بداية المراجعات : «نحن لسنا جماعة المسلمين ، ولكننا جماعة من المسلمين» ، وهذا التحول في فكرنا وفي نظرتنا للمجتمع ، سمح ـ جزئيا ـ بالقطع مع الفكر الطائفي والفئوي ، وانتهى إلى إبداع مقولة التنظيم الرسالي الذي يراهن أساسا على الأثر أو العائد المجتمعي للفعل الدعوي ، أكثر مما يراهن على التجميع والتعبئة والحشد البشري .

غير أن التحولات لم تصل إلى حد مراجعة مفهوم الجماعة في اتجاه توسيع الـ«نحن» ، وتقليص دائرة «هم» ، وذلك بإعادة تعريف مفهوم الجماعة ، باعتباره هو المجتمع ذاته .

فجماعة المسلمين في التصور الإسلامي غير خاصة بطائفة أو فئة أو نخبة في المجتمع ، إنما هي الأمة ذاتها ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٩٢] ، كما أنها الجماعة التي تقوم على الاعتصام بحبل الله ، ولذلك فقد دعا الرسول الكريم ﷺ إلى التزام جماعة المسلمين ، حيث جاء في الحديث : «**عليكم بالجماعة ، وإياكم والفرقة ، فإن الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد ، من أراد بحبوحة الجنة ، فليلزم الجماعة**» ، ثم إن جماعة المسلمين تحكمها قيم التواصي بالحق والتواصي بالصبر في عملية التواصل بين مكوناتها .

من أجل توسيع المجال الحيوي للتدين :

إن هذه الدلالة في أبعادها الثقافية والاستراتيجية ، ذات أبعاد عميقة ، في اتجاه توسيع المجال الحيوي للتدين داخل المجتمع بكل فئاته أفرادا وتنظيمات وتيارات ، وأيضا تجاوز ثنائية «الديني» و«اللا ديني» ، نحو استيعاب أكبر للديني ضمن مجال أوسع ، خاصة وأن التدين المجتمعي في تزايد مطرد ، وأن توجهات «اللا تدين» في تراجع مستمر ، وإن كانت أكثر جرأة وأوفر إمكانيات .

إن هذه التحولات المنتظرة في فكرنا المجتمعي ، ستسمح ــ لا محالة ــ بتحويل رهاناتنا الدعوية ، من مطلب «نجاح التنظيم» بمعايير ومؤشرات

الجماعة «المغلقة» ، إلى مطلب «تطور منسوب التدين في المجتمع» ، كما ستتجه التنظيمات الإسلامية وفق هذه الآفاق الجديدة ، إلى العناية بدورها الاستراتيجي في المجتمع ، أي المساهمة في التوجيه المرجعي لتوجهات وسياسات ومواقف التدين بالبلد الذي تنتمي إليه .

الخطوة خطوة نحو التدين الملتزم

من الأمثلة الجلية التي تحضرني في مقام الاستدلال على ما سبق ، أن الحجاب صار متعدد الأشكال لدى النساء ، فهناك «الحجاب الملتزم» وهناك ما سماه أحد الدعاة بـ«الحجاب المتبرج» ،وهناك النساء العفيفات المتدينات من غير المحجبات .

والحال هاته ، كيف يمكننا من خلال توسيع مفهوم الجماعة المسلمة ، والتي لا نستثني منها إلا من أبت وأعلنت عداءها للدين ، أن نعتبر «الحجاب المتبرج» خطوة نحو «الحجاب الملتزم» ، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة العفيفة غير المتحجبة ؛ لأنَّه ـ على كل حال ـ ذلك السلوك لا يعبر عن انتماء «علماني» أو «لا ديني» حتى يمكننا اعتباره تعبيرا عن استرجاع التيار العلماني لبعض مظاهر التدين ، بل يمكن اعتباره مثلا «تدينا ناقصا» يمثل مستوى ما بلغته الصحوة في مجال التأطير السلوكي .

وإذا كان هذا مثيرا لبعض التحفظات ، أو المناقشات ، في الجوانب الشرعية خاصة ، فماذا نقول عن حالات التدين المجتمعي العارم التي يعبر عنها تفاعل عموم الشعب مع بعض الأحداث التي أسيء فيها لمقدسات المسلمين (حدث الرسوم الدانماركية مثلا) ، أو بعض مظاهر الاحتفاء بالحرمات والمقدسات والرموز الدينية وتعظيمها ، كما هو الحال في ليلة القدر عندنا في المغرب ، أو القراءة الجماعية للقرآن الكريم في المساجد . أليس كل المنضوين في لواء هذه الأعمال الدينية والحضارية منتمين إلى جماعة المسلمين ، ثم ألا تسمح لنا هذه

النظرة بتقليص حجم حضور الآخر «اللا ديني» في وعينا الدعوي والحركي .

وعي دعوي جديد !

في اتجاه آخر ، فإن هذا المنظور الذي نقترحه ، يستحضر باقي الفاعلين الدينيين ، أفرادا ومؤسسات ، أي : كيف يكون جميع الفاعلين الدينيين أعضاء في الجماعة بمفهومها الواسع ، أي جماعة المسلمين ، بما يعفينا من ضيق التنظيم وأسره ، في النظر لمستويات تطور التدين ونضجه في المجتمع ، بحيث يصير «التنظيم الإسلامي» جزءا من جماعة المسلمين تصورا وممارسة .

أكيد أن متطلبات هذا الوعي «الجديد» بمفهوم الجماعة ، يستلزم اشتغالا عميقا في إعادة بناء تمثلات الدعاة والناس في اتجاه القبول بهذا المدى الواسع لمعنى «جماعة المسلمين» ، وأيضا يستلزم من «التنظيمات الإسلامية» ، جهدا إضافيا في توجيه المتدينين واستيعاب منطقهم وطريقة تفكيرهم ، بما لا يؤدي إلى انسلاخ رؤيتنا الدعوية الإصلاحية ، التي تروم بناء إنسان الحضارة وليس إنسان المظاهر والصورة ، وأيضا تروم التدين الرسالي المنتج حضاريا ، وليس التدين السلبي الذي يتكيف أكثر مع مظاهر العولمة ، مما يساهم في إعادة البناء ، والثورة على السلوكات الفاسدة في نظامنا المجتمعي العام ، وفق سنن الدين ومقاصده ومعاييره الأساسية .

ماذا عن الاختلاف داخل الجماعة الواحدة؟؟

إننا قد لا نستطيع أن نلغي النزاع والخلاف داخل الجماعة ، ولكن نستطيع حتماً أن نتجنب كثيرا منه بالتنبيه على مخاطره ومفاسده قبل أن يقع ، وعند

وقوعه نخفف من أضراره ونستعين بالصبر لتدبيره وتجاوزه .

إن الاختلاف داخل الجماعة الواحدة وكيفية تدبيرها لتنوع العاملين واختلاف طبائعهم وطريقة تفكيرهم ، قد يكون دافعا للكثير من الاختلالات والمشاكل التي تساهم في تعطيل فعالية العضو والتنظيم معا ، والحد من مردوديتها وعطائها .

الاختلاف آية من آيات الله :

وأول نقطة نريد التأكيد عليها أن الاختلاف بين الناس هو آية من آيات الله عطفها سبحانه وتعالى على أية خلق السماوات والأرض :

﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ [الروم:٢٢] .

فلا شك أن من السنن الجارية في كل تنظيم بل في جميع الظواهر الكونية والإنسانية ، سنة الاختلاف والتنوع ، ذلك أن الناس يختلفون في طريقة تفكيرهم وفي قدراتهم ، ويختلفون في طريقة التعبير عن مشاعرهم ومواقفهم ، كما يختلفون في طريقة تواصلهم مع الآخرين .

في مقولة الوحدة الكيانية

فلا يكفي أن نقول : إن التنظيم يقوم على وحدة الكيان وعلى معاني الأخوة بين أفراده ومكوناته ، والتي من مقتضياتها وحدة الجماعة ووحدة الغاية ؛ لأن هذا المنطلق لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة أساسية ، وهي أن لكل عضو ضمن مسيرة تطور الجماعة العام مساره الخاص المتصل بطبيعته المختلفة عن الآخرين ، والتي قد تصل في مستوى من مستويات التعبير عن ذاتها إلى درجة التناقض .

وعليه ، فإن البعد العاطفي القائم على منطلق وحدة الكيان ، غير كاف لاستيعاب الاختلافات الداخلية الطبيعية بين أفراد التنظيم ، وجعلها قوة وميزة تنافسية للتنظيم .

ولعل المثال الأبرز في الاقتصار على البعد العاطفي يتجلى في حالة الأنظمة السياسية العربية التي ما فتئت تلوك خطابات عاطفية حول الوحدة العربية والمصير المشترك والدين الواحد واللغة الواحدة ، غير أنها لم تستطع في الواقع أن تتفادى في الحدود الدنيا الاختلافات والصراعات العميقة القائمة بينها .

وفي تقديري لو أن الحكام العرب اعترفوا لشعوبهم أنهم مختلفون فيما بينهم في نظرتهم لكثير من القضايا ، وأنهم ورثوا حدودا مشتركة متنازع حولها ، وأن تحالفاتهم الخارجية مؤثرة على علاقاتهم البينية ، لكان بالإمكان أن يبحث الجميع عن حلول واقعية لأسباب حقيقية عوض الارتباط بأحلام الوحدة العاطفية .

في مقولة المعين التربوي الواحد :

من جهة ثانية ، لا يكفي في تدبير الاختلاف والتنوع الاتكاء على مقولات المعين الموحد في التربية ، وأنه هو صمام الأمان الذي سيعصم التنظيم من آفات الاختلاف ، لسبب بسيط وهو أن التربية ليست قالبا يخرج نموذجا موحدا ومنمطا ، وإلا فالتربية النبوية للجيل الفريد من الصحابة قد أعدتهم لاستيعاب تصوري لوحدة الأصول ، وفي نفس الوقت ظلت الطبائع مختلفة ومتعايشة بما يضمن أن تكون قوة لا نقمة ، وها نحن نجد في سيرة صحابة رسول الله كيف أن أبا بكر ﷺ له طبع يختلف عن طبع عمر بن الخطاب ، وأن عمر كان يدبر الأمور بشكل مخالف لما قام به عثمان ، وأن عليا يختلف عن الثلاثة ﷺ جميعا .

الطبائع تختلف !

وهكذا ، فلا يكفي أن ننطلق من قاعدة وحدة الجسم والمشروع والتنظيم والمعين التربوي فقط ، بل لابد من مراعاة الاختلاف في الطبائع بين أفراد التنظيم ، والاهتمام بالخصوصيات النفسية والاستعدادات المختلفة لكل فرد ، ولابد أيضا من تنمية قدرات القيادة في إدارة الاختلاف وتدريب الأعضاء على مهارات حل النزاع .

إننا قد لا نستطيع أن نلغي النزاع والخلاف داخل الجماعة ، ولكن نستطيع حتماً أن نتجنب كثيرا منه بالتنبيه على مخاطره ومفاسده قبل أن يقع ، وعند وقوعه نخفف من أضراره ونستعين بالصبر لتدبيره وتجاوزه .

كيف نتواصى بقبول الاختلاف ونتناهى أن يصل الخلاف إلى النزاع؟؟ لقد نهى الله جل وعلا المؤمنين في القرآن الكريم عن التنازع ، مبينًا أنه سبب الفشل ، وذهاب القوة ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال:٤٦] .

ما بعد التنظيمات تنظيمات متجددة

والحقيقة أن «ما بعد التنظيم» هي مقولة تنتهي بالضرورة إلى ظهور تنظيم جديد ، حتى وإن لم يكن في شكله الهيكلي المعتاد .

ما بعد التنظيمات الإسلامية؟؟؟ الدعاة الجدد بديل عن الحركات الإسلامية ، الجماعات بدعة حزبية .

تعبيرات تسود اليوم في الخطاب حول الحركة الإسلامية ، من زوايا مختلفة ، فهذه زاوية الداعية الذي يدعونا إلى إلغاء التنظيمات وحلها ؛ لأنها أصبحت تشكل عبئا على الصحوة الإسلامية ، وهذه زاوية الباحث الناقد الذي تتجلى له قوة موجة الدعاة الجدد المرتبطة بثلاثية الصورة والخطاب والمال ، فيصير إلى الحديث عن «ما بعد التنظيمات» ، وتلك زاوية المعادين للحركة الإسلامية في الداخل أو الخارج الذين يحاولون التأسيس لمسلمة استنفاذ «الإسلام السياسي» لدوره ووظيفته .

وهكذا تتداخل الخطابات حول النموذج التنظيمي القائم وإن اختلفت لتعبر عن حقيقة جارية في الصحوة الإسلامية ، تستوجب الاهتمام والتفكير الجاد ، ذلك أننا لا ننكر أن التنظيمات قد عرفت بعض سلبيات الحزبية والانغلاق والجمود ، غير أن تقييم وظيفة «التنظيم» بما هو هياكل وأجهزة ونظام قرارات ، يجب أن ينبني على رؤية تجعل المشروع ذا أسبقية على التنظيم ، وعلى مراجعات مستمرة للهياكل التنظيمية بحسب المتغيرات الأساسية التي يعرفها المحيط .

حالة المخاض

ولأجل وضع القضية في مكانها الطبيعي ، أؤكد منذ البداية بأن حالة التأثر والقلق لها دوافع حقيقية ، ترتبط بـ«حالة المخاض» التي تعيشها الصحوة الإسلامية ـ بشكل طبيعي ـ في مسيرة انتقالها من طور إلى طور ، بحيث يصير البحث عن انطلاقة جديدة ، مدخلا لتحميل النموذج التنظيمي القائم كل مظاهر التعثر ، فتتنامى نفسية «البحث عن المفقود» و«القفز على الموجود» دونما العناية «بتطويره وتجديده ، خاصة وأن عملية التجديد ـ كما نعلم ـ ليست بالضرورة قطيعة مع ما كان .

والحقيقة ، أن الاشتغال بالموجود وتطويره ، في المرحلة الانتقالية ، يتطلب بالإضافة إلى الفعاليات والكفاءات الشرعية ، والقيادات التنفيذية والتنظيمية ، إشراك فئة العلماء والباحثين المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية ، حتى تتكاثف الجهود من زوايا مختلفة من أجل الاستجابة لتحديات مرحلة التحول من طور إلى طور ، والتي تحتاج إلى تطوير القدرات العلمية والمنهجية في فهم وتحليل التحولات ، وتسهم في دراسة العمل الإسلامي من زاوية الرؤية المجتمعية ، مما سيسهم في ترسيخ فلسفة تطوير الموجود قبل التبشير بالموعود أو المطالبة بالمفقود .

ما بعد المذاهب مذاهب جديدة :

ومن نافلة القول ، أن خطاب «ما بعد التنظيمات» ليس جديدا ، بل له مثيل في التاريخ القريب للصحوة الإسلامية ببلدنا ، حيث كان خطاب الصحوة في

بداياته يتبنى مقولة «ما بعد المذاهب» ، من منطلق أن المذهبية الفقهية تحيل على التعصب ، والانغلاق ، وتفرقة الأمة وتفكيك وحدتها ، فكان التبشير بـ«بعثة جديدة» تتجاوز مآزق المذهبية ، وتؤسس ل «لامذهبية» ترتبط مباشرة بالكتاب والسنة اقتداء واتباعا ، غير أن المتأمل يكتشف أن هذا الخطاب قد تحول إلى ضده ، فكان مسار البحث عن بديل للمذهبية وقوعا في مذهبية أخرى ، لا هي حافظت على وحدة وتماسك المجتمع ولا هي قدمت حلولا للسلبيات الأولى ، بل وصار التعصب وإقصاء الآخر منهجا ، والطعن في عقائد المسلمين والاستعلاء عليهم مسلكا ، وأنتج هذا المذهب الجديد ، الذي كان يروم تجاوز المذهبية في الأصل ، مقولات من قبيل «نحن الحق والآخرون الباطل» ، و«نحن الفرقة الناجية» .

والحقيقة أن «ما بعد التنظيم» هي مقولة تنتهي بالضرورة إلى ظهور تنظيم جديد ، حتى وإن لم يكن في شكله الهيكلي المعتاد ، وإذا كان ركوب موجة تحطيم النماذج التنظيمية القائمة يقوم على دعوى «تصلبها» أو «تعصبها» ، فينبغي الانتباه إلى أن التعصب يرتبط بالفكرة والاختيار حتى وإن لم يعكس قالبا تنظيميا واضحا ، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن التعصب للفكرة والاعتقاد بصوابيتها المطلقة ، أخطر على مجتمعاتنا من التنظيم الذي يبدو مغلقا في الظاهر ، لكنه قد يتيح مجالا مقدرا للتعبير عن الاختلاف .

تطوير الموجود مقدم على التبشير بالمفقود :

والخلاصة : إن التحرر من سلبيات النماذج التنظيمية القائمة ، لا يتطلب بالضرورة حلها والبحث عما بعدها ؛ لأن من بديهيات التفكير التنظيمي

والاستراتيجي أن «ما بعد التنظيم» هو تنظيم جديد ، بل المطلوب في العمق هو العمل على طرح أسئلة حقيقية ، تساهم في التجديد النوعي للأداة التنظيمية للمشروع الإسلامي ، تثبيتا للإيجابيات ، وتجاوزا للسلبيات ، ومن مداخل ذلك فتح نقاش جاد وحيوي حول الصيغ المطروحة في عالم اليوم لتجديد التنظيمات ، كصيغة التيار ، أو الشبكة ، أو النسيج الجمعوي ، أو غيرها من الأشكال التي يمكنها أن تجمع بين أفراد وجماعات ضمن مشروع مجتمعي واحد ، وأيضا تطوير نقاش أساسي حول مفاهيم الانتماء والجماعة والتنظيم ، من زوايا جديدة تستوعب التحولات المجتمعية الحقيقية وتجاربها .

ودون طرح مثل هذه الأسئلة الحقيقية ، سيظل منطق «مهاجمة التنظيمات» على هامش تحديات المرحلة التاريخية الراهنة ، التي تستوجب العمل بفعالية ونجاعة في تنزيل الأفكار والمشاريع المطروحة ، وقد يكون ــ في أسوء التقديرات ـ سببا في تحقق الفوضى التي يريد لها البعض أن تكون «خلاقة» ، بتفكيك الموجود والارتهان للموعود المفقود .